

الفهرس

5	تقديم
9	تمهيد وتقسيم
11	الفصل الأول : أحكام الطلاق
13	المبحث الأول : تعريف الطلاق وحكمة مشروعيته
13	المطلب الأول : تعريف الطلاق
14	المطلب الثاني : الحكمة من تشريع الطلاق وحكمه في الشريعة الإسلامية
14	الفقرة الأولى : الحكمة من تشريع الطلاق
15	الفقرة الثانية : حكم الطلاق
17	المبحث الثاني : صاحب الحق في الطلاق وإمكانية تقييده قضاء
17	المطلب الأول : صاحب الحق في الطلاق
18	المطلب الثاني : تقييد الطلاق عن طريق القضاء
21	المطلب الثالث : واقع الطلاق في مدونة الأسرة
21	الفقرة الأولى : طلب الإشهاد على الطلاق
22	الفقرة الثانية : استدعاء المحكمة للزوجين
25	الفقرة الثالثة : إجراء محاولة الصلح بين الزوجين
26	أولا : الصلح بواسطة المحكمة
30	ثانيا : بعث الحكمين
32	ثالثا : مجلس العائلة
34	رابعا : حالات إجراء مسطرة الصلح في مدونة الأسرة
37	خامسا : الصعوبات العملية التي تعترض مسطرة الصلح
43	الفقرة الرابعة : إيداع المستحقات

44	الفقرة الخامسة : الطعن في قرار المحكمة
45	الفقرة السادسة : تطور نسب الطلاق
46	أولا : وضعية الطلاق في مدونة الأحوال الشخصية الملغاة
49	ثانيا : وضعية الطلاق في مدونة الأسرة
57	المبحث الثالث : شروط إيقاع الطلاق
57	المطلب الأول : الشروط الخاصة بالزوج
57	الفقرة الأولى : يجب أن يكون الزوج عاقلا
59	الفقرة الثانية : يجب أن يكون المطلق مختارا
60	المطلب الثاني : الشروط المتصلة بالزوجة المطلقة
61	المطلب الثالث : الشروط المتعلقة بالصيغة
62	الفقرة الأولى : التعبير عن الطلاق
62	الفقرة الثانية : الطلاق المعلق على شرط
63	الفقرة الثالثة : الحلف باليمين أو الحرام
64	الفقرة الرابعة : الطلاق الثلاث في لفظ واحد
65	المبحث الرابع : أقسام الطلاق
65	المطلب الأول : الطلاق السني والطلاق البدعي
65	الفقرة الأولى : الطلاق السني
66	الفقرة الثانية : الطلاق البدعي
66	المطلب الثاني : الطلاق الرجعي والطلاق البائن
66	الفقرة الأولى : الطلاق الرجعي
67	أولا : التعريف
67	ثانيا : الحالات التي يكون فيها الطلاق رجعيا
68	ثالثا : الآثار المترتبة عن الطلاق الرجعي
69	رابعا : الإشهاد على الرجعة

71	الفقرة الثانية : الطلاق البائن
71	أولا : التعريف
71	ثانيا : حالات الطلاق البائن
75	الفصل الثاني : أسباب انتهاء الرابطة الزوجية
79	المبحث الأول : الطلاق بالاتفاق أو بالخلع
79	المطلب الأول : الطلاق بالاتفاق
79	الفقرة الأولى : التعريف بالطلاق الإتفاقي وسنده الشرعي
81	الفقرة الثانية : شروط الطلاق الإتفاقي
81	أولا : يجب أن يكون الاتفاق صحيحا غير مخالف للقواعد العامة في التعاقد
81	ثانيا : يجب أن يكون الطلاق الإتفاقي غير مناف لمقتضيات مدونة الأسرة
83	ثالثا : يجب أن لا يضر الشرط بمصالح الأطفال
85	رابعا : يجب تقديم طلب للمحكمة من أجل الإذن بالطلاق
87	خامسا : إجراء الصلح بين الزوجين قبل الإذن بتوثيق الطلاق
89	المطلب الثاني : طلاق الخلع
89	الفقرة الأولى : تعريف الخلع وبيان سنده الشرعي
89	أولا : تعريف الخلع
89	ثانيا : السند الشرعي للخلع
90	الفقرة الثانية : شروط الخلع
91	الفقرة الثالثة : العوض الذي يقع به الخلع وحماية الأولاد
91	أولا : العوض الذي يقع به الخلع
92	ثانيا : الخلع وحماية حقوق الأولاد
93	الفقرة الرابعة : اختلاف الزوجين حول مقابل الخلع

97	المبحث الثاني : التطلاق بطلب من أحد الزوجين بسبب الشقاق
104	المبحث الثالث : الوكالة في الطلاق وتمليكه للزوجة
104	المطلب الأول : الوكالة في الطلاق
105	الفقرة الأولى : الاتجاه الرافض للوكالة في الطلاق
106	الفقرة الثانية : الاتجاه المؤيد للوكالة في الطلاق
108	المطلب الثاني : تمليك الطلاق للزوجية
111	المبحث الرابع : التطلاق بطلب من الزوجة
112	المطلب الأول : إخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج
114	المطلب الثاني : التطلاق للضرر
120	المطلب الثالث : التطلاق لعدم الإنفاق
120	الفقرة الأولى : موقف الفقه الإسلامي من التطلاق لعدم الإنفاق
121	الفقرة الثانية : التطلاق لعدم الاتفاق في مدونة الأسرة
124	المطلب الرابع : التطلاق لغيبة الزوج أو سجنه أو حبسه
124	الفقرة الأولى : موقف الفقه الإسلامي والمدونة من التطلاق للغيبة
124	أولا : موقف الفقه الإسلامي
124	ثانيا : موقف مدونة الأسرة من التطلاق للغيبة
127	الفقرة الثانية : التطلاق بسبب حبس الزوج أو سجنه
130	المطلب الخامس : التطلاق للغيب
130	الفقرة الأولى : تعريف التطلاق بسبب الغيب
132	الفقرة الثانية : شروط التطلاق للغيب
135	الفقرة الثالثة : آثار التطلاق للمرض أو الغيب
138	المطلب السادس : التطلاق للإيلاء والهجر
138	الفقرة الأولى : التعريف بالإيلاء وبيان سنده الشرعي

138	الفقرة الثانية : شروط الإيلاء
139	الفقرة الثالثة : آثار الإيلاء
139	الفقرة الرابعة : أحكام الظهار
143	الفصل الثالث : آثار انحلال الرابطة الزوجية
145	المبحث الأول : أحكام العدة
146	المطلب الأول : التعريف بالعدة وحالات وجوبها
146	الفقرة الأولى : تعريف العدة وحكمة وجوبها
146	أولا : تعريف العدة
147	ثانيا : الحكمة من تشريع العدة
147	الفقرة الثانية : حالات وجوب العدة
147	أولا : وفاة الزوج
148	ثانيا : الطلاق والتطليق بكل صوره
148	المطلب الثاني : تاريخ بدء احتساب العدة
149	المطلب الثالث : أنواع العدة
149	الفقرة الأولى : العدة بالقروء
150	الفقرة الثانية : العدة بالأشهر
151	الفقرة الثالثة : العدة بوضع الحمل
152	المطلب الرابع : تداخل العدد
152	المطلب الخامس : سكن المعتدة
154	المبحث الثاني : مستحقات الزوجة والأطفال
154	المطلب الأول : مستحقات الزوجة المالية
155	الفقرة الأولى : كالم الصداق
155	الفقرة الثانية : نفقة العدة

156	الفقرة الثالثة : متعة المطلقة
157	أولا : تعريف المتعة وسندها الشرعي
157	ثانيا : موقف الفقه الإسلامي من المتعة
158	ثالثا : موقف المدونة من المتعة
161	رابعا : أسس ومعايير تقدير المتعة في الطلاق والتطليق
163	الفقرة الرابعة : سكن المعتدة
164	المطلب الثاني : مستحقات الأطفال
164	الفقرة الأولى : أجره الحضانة والرضاع
164	أولا : أجره الحضانة
165	ثانيا : أجره الرضاع
166	الفقرة الثانية : نفقة المحضون وتكاليف السكن
166	أولا : نفقة المحضون
168	ثانيا : سكن المحضون
170	المطلب الثالث : دور القضاء في تحديد مستحقات الزوجة والأطفال
171	الفقرة الأولى : ارتفاع مستحقات الزوجة والأطفال
179	الفقرة الثانية : هزالة المستحقات
182	الفقرة الثالثة : الحرمان من المستحقات
182	أولا : حرمان الزوجة من المستحقات قبل البناء
184	ثانيا : تمكين الزوجة المطلقة قبل البناء من المستحقات
186	ثالثا : مدى استحقاق الزوجة المدانة بالخيانة الزوجية للمستحقات
187	رابعا : حرمان الزوجة من المستحقات لتخلفها عن حضور الجلسة الصلحية
188	خامسا : حرمان الزوجة من المستحقات لكون الزوج لم يرتكب أي خطأ
190	سادسا : حرمان الأبناء من المستحقات

191	المبحث الثالث : التعويض عند انتهاء الرابطة الزوجية
192	المطلب الأول : التعويض عند انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق
195	المطلب الثاني : التعويض عند انحلال الرابطة الزوجية بالتطليق
196	الفقرة الأولى : التعويض في حالة التطليق بسبب الشقاق
201	الفقرة الثانية : التعويض في حالة التطليق للضرر
206	المطلب الثالث : الاتفاق على مبدأ التعويض وتشطير التعويض
206	الفقرة الأولى : التعويض الإتفاقي
209	الفقرة الثانية : تشطير التعويض ()
213	المطلب الرابع : التعويض عند فسخ عقد الزواج لوجود الإكراه أو التدليس
222	المبحث الرابع : أحكام الحضانة
223	المطلب الأول : تعريف الحضانة وسندها الشرعي
223	الفقرة الأولى : تعريف الحضانة
224	الفقرة الثانية : السند الشرعي للحضانة
225	المطلب الثاني : صاحب الحق في الحضانة وترتيب الحاضنين
225	الفقرة الأولى : صاحب الحق في الحضانة وترتيب الحاضنين في ظل مدونة الأحوال الشخصية الملقاة
227	الفقرة الثانية : صاحب الحق في الحضانة وترتيب الحاضنين في ظل مدونة الأسرة
230	المطلب الثالث : شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها والتنازل عنها
230	الفقرة الأولى : شروط استحقاق الحضانة
231	أولا : الرشد القانوني لغير الأبوين
231	ثانيا : الاستقامة والأمانة
233	ثالثا : القدرة على تربية المحضون ورعايته
236	رابعا : عدم زواج الحاضنة

238	الفقرة الثانية : سقوط الحضانة بسكوت من له الحق فيها.....
240	الفقرة الثالثة : التنازل عن الحضانة.....
242	المطلب الرابع : مدة ممارسة الحضانة.....
	الفقرة الأولى : مدة الحضانة في ظل نصوص مدونة الأحوال الشخصية
242	الملغاة.....
242	الفقرة الثانية : مدة ممارسة الحضانة في مدونة الأسرة.....
246	المطلب الخامس : الانتقال بالمحضون.....
246	الفقرة الأولى : الانتقال بالمحضون داخل المغرب.....
248	الفقرة الثانية : سفر الحاضن بالمحضون خارج الوطن.....
252	المطلب السادس : زيارة المحضون.....
253	الفقرة الأولى : زيارة غير الحاضن.....
254	الفقرة الثانية : تنظيم زيارة المحضون باتفاق الأبوين.....
255	الفقرة الثالثة : دور القضاء في تنظيم الزيارة.....
258	الفقرة الرابعة : تعديل نظام الزيارة.....
261	الفقرة الخامسة : تنفيذ الحكم القاضي بالزيارة وجزاء الإخلال بالتنفيذ .
264	المطلب السابع : إخطار النيابة العامة للحفاظ على حقوق المحضون.....
	المبحث الخامس : تنفيذ الأحكام الأجنبية الخاصة بإنهاء الرابطة الزوجية من
267	خلال المادة 128 من مدونة الأسرة.....
268	المطلب الأول : شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية.....
269	الفقرة الأولى : يجب أن يكون هناك حكم قضائي أجنبي صحيح.....
273	الفقرة الثانية : يجب أن يصدر الحكم الأجنبي عن محكمة مختصة.....
275	الفقرة الثالثة : عدم مساس الحكم الأجنبي بالنظام العام المغربي.....
	أولا : بعض الاجتهادات القضائية الخاصة بقبول تذييل الأحكام الأجنبية
280	لعدم مخالفتها للنظام العام المغربي.....

282	ثانيا : بعض الاجتهادات القضائية برفض الأحكام الأجنبية لمخالفتها للنظام العام المغربي
284	الفقرة الرابعة : يجب أن يؤسس الحكم الأجنبي على أسباب لا تتنافى مع تلك التي قررتها مدونة الأسرة لإنهاء العلاقة الزوجية
289	المطلب الثاني : مسطرة تنفيذ الأحكام الأجنبية والآثار المترتبة عن ذلك
289	الفقرة الأولى : دعوى تذييل الحكم الأجنبي
292	الفقرة الثانية : الوثائق المطلوبة للتذييل
293	أولا : نسخة رسمية من الحكم الأجنبي
294	ثانيا : أصل وثيقة التبليغ أو كل وثيقة أخرى تقوم مقامها
296	ثالثا : شهادة عدم التعرض والاستئناف
298	رابعا : ترجمة جميع الوثائق المرفقة بطلب التذييل
299	الفقرة الثالثة : اكتساب الحكم الأجنبي للقوة التنفيذية
303	قائمة المراجع
327	الفهرس